المحاضرة الثانية

نظريات اتخاذ القرار

إن علماء السياسة والعلوم الاجتماعية طوروا عدداً من النماذج والمداخل والمفاهيم والخطط لتحليل السياسات العامة وعناصرها الفرعية وعلى رأسها اتخاذ القرارات. بل إن التنظير حول السياسات العامة يزيد على اهتمامهم بالدراسة الميدانية لها، علما أن التنظير وما يطرحه من نظريات ومنطلقات تعد ضرورية لأغراض التحليل والبحث وتسهيل الاتصالات وتقديم الايضاحات اللازمة لفهم وصنع السياسات العامة، فبدون هذه النظريات الإرشادية والمعايير المنهجية يتعذر التحليل والتركيز على العناصر الأساسية أو تحديد المعلومات اللازمة لذلك. وقد يتيه المحلل في ميادين السياسة المتفرعة التي تبعده عن غرضه، فالذي نجده ونصل إليه يعتمد جزئيا على ما نبحث عنه في إطار المفاهيم والنظريات البحتة.

وقبل أن نخوض في عدد من المفاهيم والنماذج الشائعة في دراسة السياسة العامة، نحتاج إلى التمييز بين صنع القرار وصنع السياسة، وهو ما يفتقر في أدبيات الإدارة والسياسة وحتى حين نجده فقد يفتقر للدقة. فصنع القرار يتضمن اختيارا بعد المفاضلة بين بدائل متنافسة بنظريات صنع القرارات تتناول الكيفية التي يتم بموجبها هذا الاختيار.

ونحتاج إلى قرارات روتينية وأخرى إبداعية وإجرائية، فالسياسة العامة يتعذر تعريفها بأنها قرار فردي، فبرنامج العمل هو الذي يعرف السياسة ويميزها وليس الحادثة المفردة أو المستقلة.

وسنعرض هنا ثلاث نظريات لاتخاذ القرارات تركز على المراحل وعلى النشاطات الداخلة في اتخاذ القرارات، وهي تفسر كيف تتخذ القرارات من قبل الأفراد والجماعات، وهي قابلة للتطبيق. ولكونها تطرح توجيهات حول كيفية اتخاذ القرارات، فإنها قد تعد معيارية.

1. نظريات الرشد الشاملة Rational – Comprehesive

وهي من أكثر النظريات انتشارا وربما قبولا، وهي تتناول العناصر الآتية:

1- إن متخذ القرار يواجه مشكلة محددة وهي قابلة لأن تحاصر وتدرس، وهي جديرة بالاهتمام مقارنة بالمشاكل الأخرى.

2- إن الأهداف والقيم والمقاصد التي تقود متخذ القرار واضحة ومرتبة تبعا لدرجة أهميتها.

3- إن البدائل المختلفة لمواجهة المشكلة قد فحصت وحددت.

4- إن النتائج المتوقعة من اختيار البدائل قد طرحت في إطار العوائد إلى الكلفة.

5- إن كل بديل وما يتوقع عنه من نتائج يمكن مقارنته مع البدائل الأخرى.

6- وأخيرا فإن متخذ القرار سوف يختار البديل الذي يضاعف إمكانية تحقيق الغرض، والقيم، والأهداف.

إن نتائج هذه العملية بخطواتها هي التوصل إلى قرار رشيد يوصل إلى الأهداف المقصودة، غير أن هذه النظرية تعرضت للنقد، حيث يقول جارلس لندبلوم (Lindblom) : إن متخذي القرارات لا يواجهون مشاكل محددة ومشخصة ومفرزة من غيرها، لذلك فإنهم بحاجة إلى جهد لتشخيص المشكلة وتحديدها، فمثلا حين يقول الناس: إن الأسعار تتصاعد بسرعة، ولا بد من التحرك للوقوف بوجه التضخم، تُرى ما المشكلة هنا؟ هل يتعلق الأمر بتزايد الطلب؟ أو بقلة العرض من المنتجات والخدمات أو بتدخل الدولة في الاتحادات والتسعير وبالسيكلوجية التضخمية أو بمزيج من هذه العوامل؟ إن التصدي هنا لا ينصب على التضخم، بل على الأسباب المولدة للتضخم، وهي عديدة وقد يتعذر حصرها، فتحديد المشكلة من جانب متخذ القرار يعد مشكلة بذاته.

والنقد الثاني لنظرية الرشد والشمولية يتلخص بالقول بأنها ليست واقعية بمتطلباتها من متخذ القرار، فإنها تفترض أنه قادر على جمع المعلومات اللازمة لجميع البدائل المرتبطة بالمشكلة أو يملك مثل هذه المعلومات، وأن بإمكانه تحديد التوقعات لكل بديل تحديدا دقيقا مثلما يتمكن من تحديد التكاليف والمتطلبات ليقارن بين الكلفة والإيراد لهذه البدائل المتعددة. في حين أن تأمله لهذه العناصر والمكونات المطلوبة لها سيقعنه أن هناك محددات وعوائق تحول دون تحققها على الوجه المطلوب، ومن هذه نذكر: محدودية الوقت، صعوبة الإحاطة بالمعلومات الوافية، ما يترتب على التوقعات المستقبلية إضافة إلى تعذر

إجراء الحسابات الدقيقة للمفاضلة بين البدائل، وهذا الأمر سيظل صعبا حتى لو تم استخدام الحاسوب الآلي في إجراء هذه الخطوات. ولا نريد أن نضخم هذه المشكلات وما يتصل بها من البعض، ولكن لا بد من الاعتراف بأن من حق أي متخذ قرار مهما كان رشيدا أن يعفى من فعل المستحيل أو توقع الخطأ منه.

إضافة إلى ما تقدم، فإن المظهر القيمي لنظرية الرشد خضع للكثير من الانتقادات، فمتخذو القرارات الحكوميون كثيراً ما يواجهون اختلافا في المواقف حسب اختلاف القيم ووجهات النظر التي يتأثرون بها. وقد يخلط متخذو القرارات بين قيمهم الذاتية وقيم الجماهير، كما أن الفرز بين الحقائق والقيم لا يمكن التوصل إليه في التطبيق، فقد يؤيد البعض إقامة سد على المياه المنحدرة للسيطرة على الفيضان بينما يرى البعض الآخر بقاء هذه المياه لاعتبارات بيئية وجمالية، ولا يمكن الفصل بين الفريقين بمجرد تحكم الحقائق العملية والحسابات المادية، نظر لأن القيم هنا لها اعتباراتها القيمية.

وأخير فإن هناك مشكلة التكاليف غير المنظورة Sunk Costs، فالقرارات السابقة والالتزامات التي تفرضها الاستثمارات المرتبطة ببرامجها قد تغفل بعض البدائل التي تعذر التنبؤ بها سواء على المدى البعيد أم القريب. فإقامة نظام للرعاية الصحية الجماهيرية الذي يستوجب نفقات باهظة لا يسهل التراجع عنه في المستقبل القريب، كما أن إقامة مطار في مكان لا يسهل تغييره ونقله إلى مكان آخر حين تكتشف السلبيات الناجمة عنه.